

قوة الإنسانية

المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون
للالصليب الأحمر والهلال الأحمر

٩-١٢ ديسمبر ٢٠١٩، جنيف



AR

33IC/19/12.2

الأصل: بالإنجليزية
للاطلاع

المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للالصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا

٩-١٢ ديسمبر ٢٠١٩

تلبية احتياجات الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي وثيقة معلومات أساسية

وثيقة من إعداد فريق العمل المعني بمشروع الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن معالجة آثار النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ على الصحة النفسية والحالة النفسية والاجتماعية

جنيف، يونيو ٢٠١٩

موجز

تتسبب النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ بآثار فادحة على الصحة النفسية والراحة النفسية والاجتماعية للأفراد المتضررين منها والأسر والمجتمعات المحلية. وتزداد الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي بشكل مطرد بسبب هذه الحالات، وغالباً ما يواجه الأشخاص الذين يعانون أصلاً من مشاكل في الصحة النفسية تحديات كبيرة. ونجد أن القيود المفروضة على الحصول على خدمات جيدة، والموارد البشرية المحدودة المتوفرة لخدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، وعدم حماية الأشخاص المتضررين، إضافة إلى الوصم المرافق لكل ما يتعلق بالصحة النفسية، تساهم جميعها في تنامي الفجوة القائمة بين الاحتياجات والاستجابة. وتمتد انعكاسات هذا الوضع إلى مختلف القطاعات ويكون لها آثار إنسانية واجتماعية واقتصادية طويلة الأمد وواسعة النطاق.

وترى الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ضرورة ملحة في تعزيز الاستجابة الجماعية لتلبية احتياجات الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي. وتتمتع الحركة بموقع جيد لدعم بذل الجهود المشتركة والمتسقة مع الدول والجهات المعنية الأخرى من أجل سد الفجوات الخطيرة في خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي. ولهذا ترى اللجنة الدولية والاتحاد الدولي أن الظرف مناسب للدعوة إلى العمل وعرض قرار بشأن هذا الموضوع على المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين. ويدعو القرار المقترح الدول ومكونات الحركة إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

- ١" ضمان الحصول المبكر على خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، وتعزيز الاستجابة المحلية والمجتمعية.
- ٢" ضمان الرعاية والدعم على نحو شامل ومتكامل لتلبية احتياجات الأشخاص في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي.
- ٣" ١ لوقاية من الأذى النفسي من خلال ضمان حماية الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ، ووصون كرامتهم.
- ٤" بناء قدرات العاملين في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي.
- ٥" حماية الصحة النفسية والراحة النفسية والاجتماعية للأشخاص المعنيين بتلبية الاحتياجات الإنسانية.

(١) المقدمة

تتزايد الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي^١ بشكل خطير نتيجة النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ، إذ يتعرض الناس لتجارب أليمة مثل الانفصال عن الأحباء أو فقدان شخص عزيز، أو خسارة الديار والممتلكات وسبل العيش، أو التعرض لانتهاكات خطيرة للكرامة الإنسانية ومنها العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، والتعذيب، وغيرها من أشكال سوء المعاملة. وغالباً ما تتكرر هذه الأوضاع على مر السنين مع تزايد تعقيدات حالات الطوارئ وطول مدتها. ونتيجة لذلك، يمكن أن تعود بعض اضطرابات الصحة النفسية القائمة مسبقاً إلى الظهور أو ربما تتفاقم، كما يمكن أن تظهر اضطرابات أخرى كنتيجة مباشرة لهذه التجارب العصبية. وتتآكل نظم الرعاية الاجتماعية والدعم المجتمعي، بينما تتعرض الموارد المادية التي يحتاجها المتضررون للصمود أو التعافي

١ تعترف منظمة الصحة العالمية **الصحة النفسية** بأنها "حالة من العافية يستطيع فيها كل فرد إدراك إمكانياته الخاصة والتكيف مع حالات التوتر العادية والعمل بشكل منتج ومفيد والإسهام في مجتمعه المحلي. والصحة، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، هي "حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، لا مجرد انعدام المرض أو العجز".

تستخدم هنا صفة "**النفسية والاجتماعي**" في الإشارة إلى العلاقات المتبادلة بين الفرد (أي "العالم النفسي" للشخص الذي يشمل العمليات الداخلية من افعلات وأفكار ومشاعر وتفاعلات)، وبيئته، والعلاقات المتبادلة مع الأفراد ومع مجتمعه المحلي و/أو ثقافته (أي السياق الاجتماعي). مقتبس من توجيهات اللجنة الدولية بشأن الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، ICRC Guidelines on Mental Health and Psychosocial Support.

تستخدم عبارة "**الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي**" لتوحيد أوسع مجموعة ممكنة من الجهات الفاعلة والتشديد على ضرورة وجود مقاربات متنوعة ومكاملة لبعضها البعض توفر رعاية مستمرة شاملة.

للضرر أو التدمير. ويضطر الكثيرون إلى مغادرة منازلهم ويتوافق ذلك في غالب الأحيان بانقطاع الأوصال، وغياب المعلومات، وعدم معرفة أوضاع الهجرة وسياساتها، وظهور العدوانية، والتعرض للاحتجاز المهيمن والمطول، الأمر الذي يزيد من الضغوط النفسية القائمة.

ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، ترتفع معدلات اضطرابات الصحة النفسية بين السكان إلى أكثر من الضعف في حالات الطوارئ. وسوف يعاني أكثر من شخص واحد من كل خمسة أشخاص من مشاكل في الصحة النفسية بعد حالة نزاع. وفي البلدان المنخفضة أو المتوسطة الدخل التي تعاني من عدد كبير من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وحالات طوارئ أخرى، أكثر من ثلاثة أرباع الأشخاص المصابين باضطرابات خطيرة في الصحة النفسية لا يتلقون أي علاج. وأظهرت الأبحاث معدلات مختلفة لانتشار الاضطرابات في الصحة النفسية وفقاً للسياق المحدد، ولكن التقديرات العامة المقدمة واضحة بما يكفي كي تتخذ الإجراءات اللازمة.

ولبست هذه المشكلة من القضايا التي ينبغي معالجتها في المراحل الحرجة من الاستجابة الإنسانية. ذلك أن الأشخاص الذين يعانون من حالات الطوارئ هذه ولاسيما الأطفال يستمرون في مراحل تعافيمهم ومستقبلهم في حمل إرث الأحداث الصادمة مثل العنف وفقدان الأبناء والانفصال. وقد تؤدي الاحتياجات غير الملباة في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي إلى زيادة تعاطي مواد الإدمان، واللجوء إلى الانتحار، كما تؤثر في الوظائف المعرفية وفرص التعليم والحصول على سبل العيش، وقد تؤثر سلباً في الصحة الجسدية للسكان المتضررين ونوعية حياتهم والأجل المتوقع لحياتهم. ونجد أن ضعف الاستثمار في مجال الوقاية وتلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، والقيود المفروضة على الحصول على خدمات جيدة، والموارد البشرية المحدودة المتوفرة لخدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، وعدم حماية الأشخاص المتضررين، إضافة إلى الوصم المرافق لكل ما يتعلق بالصحة النفسية، تساهم جميعها في تنامي الفجوة القائمة بين الاحتياجات والاستجابة. وتمتد آثار عدم تلبية الاحتياجات إلى أكثر من المعاناة النفسية المباشرة للأفراد والأسر. فالنتائج والآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية هي طويلة الأمد وواسعة النطاق بالنسبة إلى المجتمعات المحلية والمجتمع بأسره.

ويزداد الإقرار العالمي بأن الصحة النفسية هي جزء لا يتجزأ من الصحة، وأهمية تلبية احتياجات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي في النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ. ويدعم هذا الإقرار تنامي الأدلة التي تشير إلى وجود استراتيجيات فعالة للوقاية والحماية من أجل تلبية هذه الاحتياجات. غير أن الاحتياجات لا تزال تزايد فيما يواجهه الناس أوجه ضعف متعددة ومتشابكة ناجمة من بين أمور أخرى عن العنف والنزوح وتغير المناخ. إن تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي هي عوامل حاسمة في الحياة اليومية للناس وفي بقائهم على قيد الحياة كما هي حاسمة في تمتع الناس بحقوقهم الإنسانية وحصولهم على الحماية والمساعدة.

(٢) الخلفية

إن تلبية احتياجات الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي هي جزء أساسي من الأهداف العامة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الكامنة في تجنب المعاناة الإنسانية وتخفيفها، وحماية الحياة والصحة والكرامة، وتعزيز الصحة والرعاية الاجتماعية لدى الأفراد والمجتمعات المحلية. وتحقيقاً للاستجابة الإنسانية للحركة، يقدم الموظفون والمتطوعون الدعم إلى الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية من خلال توفير خدمات تمتد من الدعم النفسي والدعم النفسي والاجتماعي الأساسيين من مثل تعزيز آليات المواجهة الفردية والمجتمعية القائمة، وبناء القدرة على الصمود، إلى خدمات الرعاية الأكثر تخصصاً في مجال الصحة النفسية. ويجب الاعتراف بدور المتطوعين كأطراف فاعلة أساسية من المجتمع المحلي في هذه الاستجابة.

لقد حددت الحركة تلبية احتياجات الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي كأولوية للعمل في مجلس المندوبين لسنة ٢٠١٧. ومن خلال القرار رقم ٧، "تلبية الاحتياجات في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي"، تعهدت الحركة بتعزيز جهودها في هذا المجال. وتتمتع الحركة بموقع جيد لدعم الجهود المشتركة والمتسقة مع الدول والجهات المعنية الأخرى من أجل سد الفجوات الخطيرة في خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي. وثمة سياسة مقترحة توجه كل أعمال الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في هذا المجال لاعتمادها في اجتماع مجلس المندوبين لسنة

٢٠١٩. والحركة ملتزمة بلفت انتباه العالم بشكل أكبر على هذا الموضوع والتصدي للوصم والتمييز في ما يتعلق بالصحة النفسية. ويطور هذا القرار التعهدات المقدمة في القرارات المعتمدة في المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين، أي القرار رقم ٣ "العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي: العمل المشترك لمنع حدوثه ومواجهته"، والقرار رقم ٤ "مواصلة حماية تقديم خدمات الرعاية الصحية معاً"، والقرار رقم ٥ "سلامة المتطوعين والموظفين الإنسانيين وأمهم". ويستند إلى العمل الذي أنجزته منظمة الصحة العالمية عبر تنفيذ خطة عمل الصحة النفسية ٢٠١٣-٢٠٢٠، والبنك الدولي، ومنظمات المجتمع المدني، والقمة الوزارية العالمية المعنية بالصحة العقلية وإلى مبادرات أخرى في هذا المجال. كما يتماشى القرار مع أهداف التنمية المستدامة إذ يركز على تعزيز الرعاية في مجال الصحة النفسية للأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ كجزء من الالتزام بالتغطية الصحية الشاملة وبرنامج عدم إغفال أحد.

(٣) التحليل

تشير فقرات منطوق القرار المقترحة إلى الأولويات والتدابير العملية لضمان خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي المناسبة للأشخاص المتضررين من حالات الطوارئ هذه، كما تشير إلى التدابير التي تساهم في تحسين الوقاية والحماية في الأجل الطويل في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، والتخفيف من الاحتياجات في هذا المجال.

أولاً- ضمان الحصول المبكر على خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي وتعزيز الاستجابة المحلية والمجتمعية

يعاني أغلب الأشخاص من ضغوط نفسية في حالات النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ، وقد تراوهم مشاعر اليأس والقلق أو الخجل أو فقدان الأمل أو فقدان السيطرة. ولن يصل معظمهم إلى حد المعاناة من اضطرابات فعلية في الصحة النفسية لأن الناس يظهرون عادة القدرة على الصمود في هذه الحالات، وسوف يتمكن عدد كبير منهم من التعافي بتفعيل استراتيجيات صمود شخصية وشرية حصولهم على الخدمات الأساسية والأمن ودعم الأسرة والأصدقاء والمجتمع المحلي. غير أن أشخاصاً آخرين سيحتاجون إلى خدمات أكثر تركيزاً في الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي إضافة إلى الحصول على الخدمات الأساسية والأمن. ولكن الحصول على خدمات الدعم المناسبة في هذا المجال محدود للغاية. وقد ثبت في الوقت نفسه أن الكشف المبكر للاضطرابات والتدخل وتوفير الرعاية يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الصحة النفسية والراحة النفسية والاجتماعية والحيلولة بشكل فعال دون تطور الضغوط النفسية إلى اضطرابات أكثر خطورة. ويرتدي ذلك أهمية خاصة بالنسبة إلى الأطفال.

ولهذا تقترح فقرات منطوق القرار وجوب تركيز الدول، والجمعيات الوطنية، والاتحاد الدولي، واللجنة الدولية، على تقديم خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي في مرحلة مبكرة، والاستناد إلى استجابة قائمة على المجتمعات المحلية، وتعزيز القدرة على الصمود. وينبغي أن تركز هذه الجهود في المقام الأول على تفعيل البنى المحلية القائمة وتعزيزها، وعلى استراتيجيات الصمود ونظم الدعم المجتمعية لتلبية الاحتياجات الفورية الأساسية والحيلولة دون تطور الضغط النفسي إلى ظواهر أكثر خطورة. ويجب أن تترافق هذه الجهود باستثمارات طويلة الأجل في النظم الوطنية الخاصة بالصحة ومواجهة حالات الطوارئ. وتمتع الحركة، بفضل وجودها محلياً وإمكانات وصولها إلى الناس وقاعدتها القوية الممتدة بالمتطوعين وأفراد المجتمع المحلي، بموقع جيد لتلبية الاحتياجات الفورية للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، وذلك بالتنسيق والتكامل مع الجهات الفاعلة الأخرى. وتشكل الجمعيات الوطنية، بصفتها هيئات مساعدة للسلطات العامة في العمل الإنساني، شريكاً هاماً للدول في تقديم مثل هذه الاستجابة المحلية.

ثانياً - ضمان الرعاية والدعم على نحو شامل ومتكامل لتلبية احتياجات الأشخاص في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي

تشمل اضطرابات الصحة النفسية مجموعة من الظواهر تبدأ من الصحة النفسية الإيجابية لتنتقل إلى المعاناة الخفيفة والاضطرابات النفسية التدريجية التي تصبح وأحياناً مزمنة وقد تصل إلى خلل خطير في التصرفات الشخصية. وضماناً لتلبية احتياجات الناس بصورة شاملة، يجب أن يكون الدعم النفسي والاجتماعي المقدم جزءاً من رعاية مستمرة تقدم المساعدة خلال فترة طويلة عبر نظام من الدعم الشامل متعدد المستويات. ويتطلب ذلك دمج الاهتمام بالصحة النفسية والاحتياجات النفسية والاجتماعية في عمليات الاستجابة الرامية إلى تلبية احتياجات أساسية أخرى مثل الصحة الجسدية، والمأوى، والغذاء، وسبل المعيشة، والتعليم. علاوة على ذلك، يجب أن تكون الاستجابة

في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي متعددة المستويات تشمل الرعاية الاجتماعية، وتعزيز الراحة النفسية والاجتماعية، والوقاية من المعاناة النفسية واضطراب الصحة النفسية، وتصل إلى العلاج المتخصص لاضطرابات الصحة النفسية. ويعتمد النهج متعدد المستويات على القدرات الملائمة المتاحة في كل مستوى من المستويات، وعلى وجود شبكات إحالة داخلية قوية فيما بين مختلف المستويات. ويعني ذلك الاستثمار في مختلف المستويات وفي الخدمات التكميلية بما في ذلك في أنظمة الصحة والرعاية الاجتماعية المحلية.

غالباً ما تظهر اضطرابات الصحة النفسية إلى جانب اضطرابات صحية أخرى مثل الأمراض غير المعدية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويمكن أن تصيب بشكل خاص الأشخاص المعرضين للعنف والإصابات، ومنها العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس. وهناك صلة ما بين تعاطي مواد الادمان والصحة النفسية والراحة النفسية والاجتماعية، وينبغي النظر في معالجة الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات إلى جانب تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي. ويجب الإقرار بالتقاطع فيما بين مختلف عوامل الخطر مثل العمر، ونوع الجنس، ومواطن الضعف، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية، والوضع الصحي، والانتفاء إلى الأقليات، وإدراجها في جميع إجراءات التأهب والوقاية والاستجابة والانتعاش من أجل ضمان تكافؤ فرص العيش بصحة جيدة لأكثر الأفراد تهميشاً واستضعافاً.

بشكل وجود أنظمة وخطط قوية في التأهب لحالات الطوارئ ومواجهتها، سواء المحلية منها أو الدولية، عاملاً حاسماً في تلبية الاحتياجات الإنسانية بصورة شاملة أثناء حالات الطوارئ. ويمكن أن تكون تلبية احتياجات الأشخاص المتضررين في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي أكثر فعالية من خلال ضمان دمجها بشكل منهجي في القوانين الوطنية وقوانين مواجهة الكوارث وخطط التأهب وآليات الاستجابة والانتعاش والتنسيق في حالات الطوارئ. ومنذ العام ٢٠٠٣، طلب المؤتمر الدولي من الجمعيات الوطنية أن تقدم، بدعم من الاتحاد الدولي، المساعدة والنصح بشأن قوانين مواجهة الكوارث. وقدم عدد كبير منها مساعدة فنية واسعة إلى سلطات بلدانها على مدى السنوات اللاحقة. وتملك أيضاً اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية تفويضاً بذلك وسجلاً طويلاً في دعم القوانين الوطنية ومتابعة امتثال السياسات للقانون الدولي الإنساني.

ثالثاً- الوقاية من الأذى النفسي من خلال ضمان حماية الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ، والحفاظ على كرامتهم.

يتسبب الفشل في ضمان سلامة الناس وكرامتهم وحقوقهم في مشاكل كبيرة تؤثر في الصحة النفسية والظروف النفسية والاجتماعية، ويساهم في تفاقم مواطن الضعف القائمة. علاوة على ذلك، يؤدي العنف الموجه ضد خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، أثناء النزاعات المسلحة وحالات الطوارئ الأخرى، إلى انقطاع خدمات حيوية ينبغي احترامها وحمايتها. وتشكل حماية الصحة، بما في ذلك الصحة النفسية، وضمان الحصول على الرعاية الصحية بدون تحيز، جانباً أساسياً من القانون الدولي الإنساني واجب التطبيق في النزاعات المسلحة فقط. كما يشكل توفير خدمات الصحة النفسية وحمايتها جزءاً لا يتجزأ من الحق في تحقيق أعلى معيار من الصحة يمكن الحصول عليه وهو الحق المنصوص عليه في صكوك مختلفة من القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتتضمن اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أحكاماً هامة تتعلق بحماية وتعزيز الصحة النفسية والراحة النفسية والاجتماعية. ومن المهم تطبيق هذه الأطر القانونية الدولية وتأمين الاحترام الكامل لها، وفقاً للاقتضاء، من أجل المساعدة في عمليات الوقاية من مشاكل الصحة النفسية والمشاكل الاجتماعية للأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة، والتقليل منها، ومعالجتها. ويمكن أن تساعد أيضاً القوانين الوطنية المتعلقة بالصحة النفسية في ضمان الحصول على الخدمات والحماية الملائمة بطريقة فعالة وغير متحيزة.

يعاني بعض الأفراد من مواطن ضعف خاصة أو يواجهون تهديدات خطيرة بالتعرض للعنف أو الإقصاء أو الإصابة، ويجب أن تحظى حاجتهم للحماية والدعم النفسي والاجتماعي بأولوية قصوى. وتشمل هذه المجموعة الأشخاص الذين يعانون أصلاً من اضطرابات في الصحة النفسية أو من اضطرابات خطيرة، والأطفال بمن فيهم القاصرون غير المصحوبين بذويهم، وأفراد الأسر المشتتة، والنساء الحوامل والمرضعات. وتمتلك الحركة خبرات خاصة بشأن ضمان حماية الأطفال وأفراد الأسر المشتتة وتقديم الدعم الملائم لحاجاتهم الخاصة.

وغالباً ما يواجه الأشخاص الذين لديهم احتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، النبذ والوصم والتمييز، بما في ذلك العنف وحتى الحرمان من الحرية بسبب معاناتهم من اضطراب في الصحة النفسية. ويتسبب ذلك في المزيد من الأذى والإقصاء من المجتمع وقد يحول دون محاولة هؤلاء الأشخاص البحث عن المساعدة والحصول عليها. ومن الأهمية بمكان أن تترافق تلبية الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي بالعمل على التصدي للوصم والإقصاء والتمييز. ويجب أن تراعي مثل هذه المبادرات العوامل الثقافية وتستمع إلى آراء الأشخاص أنفسهم الذين يعانون من مشاكل في الصحة النفسية بدون إرغام أي منهم على كشف معلومات لا يرغب في تقاسمها. وينبغي التركيز على العناصر الإيجابية للصحة النفسية والراحة النفسية والاجتماعية بدلاً من اعتماد "نهج معالجة المرض" الذي ينظر إلى المشاكل النفسية باعتبارها حالة عجز، الأمر الذي قد يؤدي إلى إدامة الوصم.

يمكن أن تتسبب خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي بالأذى إذا لم تنفذ بوعي وحساسية، إذ أنها تتناول مواضيع بالغة الحساسية. وسعيًا إلى التقليل من تلك المخاطر وضمان كرامة الناس وجودة الخدمات المقدمة، يتعين على الدول والجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية أن تشجع الالتزام بالمعايير الواجبة التطبيق في مجال الرعاية، والإرشادات الأخلاقية والمهنية بما في ذلك معيار "عدم إلحاق الأذى"، ومعايير مشروع اسفير، وإرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والمعايير والإرشادات ذات الصلة على المستوى الوطني^٢. وينبغي تشجيع المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات في الصحة النفسية من أجل مساعدتهم على قيادة التغييرات المستقبلية في سياسات الصحة النفسية وتقديم الخدمات. وتعزز المشاركة المساءلة أمام السكان المتضررين، وتقلل من خطر إلحاق الأذى، وتضمن تقديم الدعم بالطريقة الملائمة ثقافياً.

ويتعين على الدول ومكونات الحركة ان تستثمر في البحوث والطرق المبتكرة لتحسين جمع البيانات المتعلقة باحتياجات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، وتوثيق الأنشطة الفعالة، واستكشاف طرق عمل جديدة بما في ذلك عبر التكنولوجيا الرقمية خلال جميع مراحل الرعاية المستمرة.

رابعاً – بناء قدرات العاملين في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي

تشكل الموارد البشرية الرصيد الأهم لخدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي التي تعتمد على قدرات الموظفين والمتطوعين ومهاراتهم ودوافعهم لتعزيز الصحة النفسية وتقديم الدعم للأشخاص الذين لديهم احتياجات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي. غير أن الفجوة هائلة فيما يتعلق بالموارد البشرية اللازمة في هذا المجال على المستوى العالمي: فيوجد في المتوسط تسع عاملين في مجال الصحة النفسية (ويشمل هذا الرقم الأطباء النفسيين، والمرضين، والأخصائيين في علم النفس، والعاملين الاجتماعيين) لكل ١٠٠ ألف شخص، ولكن الأرقام تختلف وفقاً للبلدان: ففي البلدان منخفضة الدخل هناك أقل من عاملين اثنين في مجال الصحة النفسية لكل ١٠٠ ألف شخص، بينما يصل إلى ٧٢ عاملاً لكل ١٠٠ ألف شخص في البلدان ذات الدخل المرتفع. وتعاظم انعكاسات هذه الفجوة في حالات النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ حيث تتنامى حينئذ الاحتياجات، بينما تعجز غالباً أنظمة الصحة عن مواجعتها الوضع^٣. ويبقى تعزيز الموارد البشرية المخصصة للصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي أمراً حاسماً لإنجاز جميع العناصر التي يتضمنها هذا القرار. وإذا أردنا أن تستوفي الخدمات هذه المعايير، من الضروري أن يكون العاملون في مجال الصحة والرعاية

٢ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات :

"IASC guidelines on mental health and psychosocial support in emergency settings." Geneva, Switzerland: IASC (2006) 2006;

جمعية اسفير . دليل اسفير: الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في الاستجابة الإنسانية، الطبعة الرابعة، جنيف، سويسرا، ٢٠١٨.

www.spherestandards.org/handbook

٣ منظمة الصحة العالمية (٢٠١٨) : أطلس الصحة النفسية. Geneva. Mental health atlas 2017. متاح باللغة الإنجليزية على العنوان التالي :

<https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/272735/9789241514019-eng.pdf?ua=1>

الاجتماعية، والعاملون الاجتماعيون المحليون، والموظفون والمتطوعون في الجمعيات الوطنية والمنظمات الإنسانية الأخرى، قد خضعوا لتدريب جيد وللإشراف والمراقبة، ويمتلكون الحساسية والوعي الثقافي والمهارات المطلوبة. ويجب أن يخضع هؤلاء لتدريب يتيح لهم تحديد و/أو تلبية احتياجات مختلف المجموعات، بدءاً من خدمات الدعم النفسي والاجتماعي الأساسية ووصولاً إلى الخدمات الأكثر تخصصاً في مجال الصحة النفسية.

خامساً – حماية الصحة النفسية والراحة النفسية والاجتماعية للأشخاص المعنيين بتلبية الاحتياجات الإنسانية

يعمل الموظفون والمتطوعون الذين يسعون إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية في ظروف صعبة ومعقدة وأحياناً خطيرة. ويتحملون عبئاً ثلاثياً: (١) يختمل أن يتعرضوا لأحداث صادمة أثناء تقديمهم المساعدة المنقذة للحياة والدعم النفسي للسكان المتضررين، (٢) هم غالباً جزء من المجتمعات المحلية المتضررة، ويختمل أن يعانون من نفس المآسي والأحزان التي تصيب الأشخاص الذين يقدمون الدعم لهم، (٣) يعملون ساعات طويلة في ظروف بالغة الصعوبة، ولا يملكون غالباً الموارد الملائمة والتدريب الكافي. وتضاف جميع هذه العوامل مجتمعة إلى الإجهاد المتراكم والمزمن، وتشير الأبحاث إلى معدلات عالية من المعاناة النفسية في صفوف الموظفين والمتطوعين العاملين لتلبية الاحتياجات الإنسانية. وتشكل حماية الصحة النفسية والراحة النفسية والاجتماعية لهذه الموارد البشرية في جميع القطاعات شرطاً حيوياً لتقديم خدمات إنسانية فعالة ومستدامة. ويمكن بذلك تأمين الراحة النفسية للقوى العاملة وإمكانية تنفيذ برامج أعلى جودة تؤدي إلى نتائج أفضل في دعم السكان المتضررين. ولهذا يطلب هذا القرار من الدول ومن مكونات الحركة أن تتخذ إجراءات للنهوض بالصحة النفسية والراحة النفسية والاجتماعية لأولئك الذين يستجيبون للاحتياجات الإنسانية، وتلبية حاجاتهم المحددة في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي.

٤) الآثار المترتبة على الموارد

ترى الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر أن معالجة الفجوة الكبيرة في خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ، تتطلب زيادة الاستثمار في هذا المجال. وينبغي تخصيص المزيد من الموارد من أجل ما يلي: (١) تقديم الدعم المبكر المحلي والمجتمعي في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، (٢) توفير الموارد البشرية لخدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، (٣) تعزيز البحث والابتكار لتحسين فعالية الاستجابة. غير أن هذا القرار الذي يهدف إلى زيادة كبيرة للاستثمارات في مجال الصحة النفسية والراحة النفسية والاجتماعية، لا يفرض على الدول وعلى مكونات الحركة أي التزامات مالية.

٥) التنفيذ والمراقبة

ينتهي القرار المقترح بفقرات لمنطوق القرار تبرز الخطوات التي ينبغي أن تتخذها الدول ومكونات الحركة وفقاً للمهام الموكلة إلى كل منها ومواضيع التركيز المؤسسية. وتشمل مثل هذه الخطوات إجراء الأبحاث والتحليلات، وتعزيز المعارف والمهارات والقدرات، وتبادل الخبرات والممارسات السليمة بين مختلف مكونات الحركة. ويتطلب ذلك تقديم الدعم لتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية المعنية، والتعاون والتنسيق مع كل الجهات المعنية من أجل الدفع إلى التعهد بالتزام أكبر.

٦ الخلاصة والتوصيات

استناداً إلى الاحتياجات المحددة آنفاً، يوصى بأن يعتمد المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون المتعلق بتلبية احتياجات الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي. ويدعو القرار إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

- "١" ضمان الحصول المبكر على خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، وتعزيز الاستجابة المحلية والمجتمعية.
- "٢" ضمان الرعاية والدعم على نحو شامل ومتكامل لتلبية احتياجات الأشخاص في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي.
- "٣" الوقاية من الأذى النفسي من خلال ضمان حماية الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ، وصون كرامتهم.
- "٤" بناء قدرات العاملين في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي.
- "٥" حماية الصحة النفسية والراحة النفسية والاجتماعية للأشخاص المعنيين بتلبية الاحتياجات الإنسانية.